❐ نشرة غير دورية ❐ العدد ٧١ ❐ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣

نشرة إخبارية «عدد خاص»

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة التحرير

على مدار السنوات العشر الماضية أصيبت المنظمة فى العديد من قياداتها. بعضهم تعرض للإغتيال، وبعضهم غاب وراء القضبان دون إتهام أو محاكمة، وآخرون تعرضوا لتعذيب وحشى فى مراكز احتجاز.. لكنها المرة الأولي التى تواجه فيها المنظمة حالة «اختفاء» أحد قادتها ويمثل هذا القدر من الغموض، على نحو ماحدث للأستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة.

ولابد أن نعترف أن الأمر يثير الارتباك بقدر ماهو مثير للحزن. فقد كان على المنظمة أن تتحرك بسرعة شديدة من أجل كشف غموض الحادث، وأن تتحرك أيضا بحذر شديد في الوقت نفسه من أجل تأمين سلامة الأستاذ منصور الكيخيا، وهما أمران متعارضان. ومن ناحية ثانية فقد كان الحادث امتحانا عصيبا للمنظمة تجاذبتها رغبتها الجارفة لإثارة الإهتمام بالقضية وجعلها شاغلا أساسيا على الساحة العربية والدولية لمضاعفة الاهتمام بالرجل وسلامته، وبين رغبتها في تحاشى الإنزلاق فى روايات غير محققة أو مدققة تؤثر على صدقيتها.

من المؤسف أن التحقيقات الرسمية، وغير الرسمية، لم تتقدم فى إجلاء مصير الأستاذ منصور الكيخيا حتى اعداد هذا العدد، وبقيت من ثم - كل الاحتمالات مفتوحة حول طبيعة الحادث ومصير الرجل ومعها كل المخاوف وكل القلق.. لكن مانعلمه جيدا أننا لن نألوا جهدا من أجل معرفة مصير الرجل والسعي لتأمين سلامته، وما نتعاهد عليه هو أننا لن ندع أصحاب «الأيدى القذرة» يفلتون من العقوبة.

لقد كان هاجس الاستاذ منصور الكيخيا خلال اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة قبل أسبوعين هو شد اهتمامها لقضية اللاجئين السياسيين من بلدان الوطن العربى ووضع قضيتهم فى أسبقية متقدمة من اهتمامات عمل المنظمة وقدم الأستاذ الكيخيا شرحا مقتضبا لكنه حاسم لدواعى انشغاله ومخاوفه في هذا الشأن، لكنه لم يفز بجذب اهتمام المنظمة لهذه القضية فحسب، ولكنه فاز أيضا، للأسف، بجذب اهتمامها لقضية أسوأ وهى قضية الإختفاء فى الوطن العربى. وهذان ملفان سوف تضعهما المنظمة فى المكانة التى يستحقانها من الإهتمام.

◆◆◆

هذا وتعد المنظمة عددا خاصاً من نشرتها الاخبارية حول واقعة اختفاء الأستاذ منصور رشيد الكيخيا.

الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة

«القاهرة - ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣»

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية الثالثة في القاهرة يومي ٢,١ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣. وشارك فى الاجتماع خمسة وستون عضوا يمثلون أربعة عشر فرعاً ومؤسسة عضوة تعمل في البلدان العربية، وفي أوساط المجتمعات العربية الكبري خارج الوطن العربي. كما شارك في الجلسة الافتتاحية ممثلون للحكومة المصرية، وجامعة الدول العربية ومركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

وقد عقدت الاجتماعات تحت شعار «التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان: حقوق لاتقبل التجزئة» .وهو الشعار الذي تبنته الجمعية العمومية تأكيدا على ضرورة الربط بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية باعتبارها حقوقا يعزز بعضها البعض وفقا للمفاهيم التي عبر عنها المؤتمر العالمي في منتصف العام والذي شاركت فيه المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وقداستغرقت اجتماعات الجمعية العمومية سبع جلسات عمل، فضلا عن جلسة افتتاحية، وناقشت جدول أعمال يضم خمس نقاط رئيسية، وانتخبت الجمعية في أول جلسة لها رئيسا ومقررا من غير أعضاء مجلس الأمناء أو المرشحين لعضوية المجلس الجديد. وهما الأستاذان معن زيادة رئيس المنظمة الكندية العربية «رئيسا»، والأستاذ عبد الله خليل عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان «مقررا».

وقائع الإجتماعات:

تحدث في الجلسة الافتتاحية صباح ١٩٩٣/١٢/١ السيد السفير عادل الصفتي مساعد وزير الخارجية ممثلا للأستاذ عمرو موسى وزير الخارجية، والسيد السفير عبد العزيز النجدي مساعد الأمين العام للجامعة العربية ممثلا للدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية ومستر جون باجي ممثلا لمركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. كما تحدث السيدان أديب الجادر رئيس المنظمة ومحمد فائق أمينها العام. وشارك في الجلسة الإفتتاحية لفيف من الفعاليات المصرية والعربية.

ذكر الأستاذ **أديب الجادر رئيس المنظمة** - الذي رأس الجلسة الافتتاحية - انه يوم تأسست المنظمة لم يكن الحديث عن حقوق الانسان والديمقراطية، لا في وطننا العربي ولا في العالم، بهذه القوة والوضوح. وإذا كان البعض يشير الي التقارير السنوية التي تنشرها المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان ومن ضمنها تقاريرنا، والتي تؤكد علي وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أقطار عديدة من وطننا وفي العالم، فالجواب علي ذلك أن مثل هذه الانتهاكات كانت تحدث وربما بشكل أبشع ولكن حركة حقوق الانسان لم تكن موجودة أو كانت ضعيفة جدا في أنشطة عديدة من العالم.

وأبرز الأستاذ الجادر أن المنظمة أعلنت منذ تأسيسها بأنها لاتنحاز في مواقفها لأي نظام عربي أو ضده، ولا تضع نفسها موضع المعارضة لأي حكومة عربية، ولا موقف التحالف مع أية معارضة عربية، ولكنها تعني بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وأشار الأستاذ الجادر الي جهود المنظمة في تعزيز وجودها في الأقطار العربية، بتأسيس أفرع أو قبول انتساب روابط قائمة، كما أشار لجهودها في تأسيس المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان. كما أوضح مساعيها لتعزيز التعاون والتنسيق مع تنظيمات الحركة العربية لحقوق الانسان والتي بلغت مداها بمؤتمر

القاهرة لحقوق الإنسان في ابريل/نيسان ١٩٩٣، الذي نظمته المنظمة بالمشاركة مع اتحاد المحامين العرب والمعهد العربى لحقوق الإنسان وشارك فيه ستون منظمة غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان. كما أظهر الحاجة الي تنظيم اجتماعات أخري من هذا النوع لتعزيز حركة حقوق الانسان، وكذا من أجل وضع اعلان فيينا موضع التطبيق.

أوضح رئيس المنظمة القضايا المهمة التي أكدها اعلان فيينا مثل حقوق المرأة والطفل وقضايا المهجرين والمعوقين والأقليات ودعا لأن تكون في صلب برنامج المنظمة للسنوات المقبلة. كما أكد علي أن الترابط بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان الذي أظهره مؤتمر فيينا يجب أن يكون على رأس جدول أعمال المنظمة.

وألقي السيد **السفير عادل الصفتي مساعد وزير الخارجية، كلمة الأستاذ عمرو موسى وزير خارجية مصر نيابة عنه**، وأكد ضرورة الحوار الموضوعي علي جميع المستويات المحلية والاقليمية والدولية وبين جميع العناصر الفعالة في مجال حقوق الانسان من حكومات ومنظمات حكومية وغير حكومية وأفراد، لاحترام وترسيخ حقوق الانسان. كما أكد علي الترابط بين حقوق الانسان، وذكر أن التنمية الاجتماعية تشكل حجر الأساس لبناء متكامل لهذه الحقوق، كما أن الديمقراطية هى الدعامة الرئيسية لنجاح التنمية ولتحقيق الرخاء، وأوضح أن ايجاد صيغة مشتركة للعمل في هذه المجالات يخلق اطارا ايجابيا يعزز العلاقات الدولية والروابط بين الدول والشعوب.

وأبرز السيد السفير أن الدفاع عن حقوق الانسان هو هدف نبيل لايتطلب فقط المساندة المعنوية والأدبية، وانما ايضا الدعم الفعلي والتعويض المادي، وطالب بضرورة تدخل الحكومات لنشر الوعي بمبادئ حقوق الانسان، ووجوب اتخاذ التدابير العملية التي من شأنها الإعمال الفعال لهذه المبادئ من خلال ضمان احترام التشريعات الوطنية، كما أبرز أن الحكومات هى المسئولة عن تحقيق التكافل الاجتماعى بين الأفراد، وهي المعنية أيضا بادارة حوار بين كافة عناصر المجتمع ومؤسساته حفاظا علي تعددية الرأي وحرية الفكر والتعبير، كما أنها المسئول الأول والأخير عن الأمن والنظام.. أمن المواطن في حياته وممتلكاته.

وقد ألقي الأستاذ **عبد العزيز النجدي مساعد الأمين العام للجامعة العربية كلمة الدكتور عصمت عبد المجيد** وجاء فيها «أن اتجاه المجتمع الدولي نحو ارساء وتعزيز القواعد التي تكفل احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية من خلال سعيه عبر منظماته الحكومية وغير الحكومية لتأكيد هذا الإتجاه. وأوضح أن الانتهاكات الصارخة التي تعرضت، وتتعرض لها، حقوق الانسان في فلسطين والبوسنة والهرسك وكذا الآثار السلبية التى تنجم عنها وتعوق نهوض المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وطالب بضرورة ازالة كافة العقبات والعراقيل التي تحول دون انجاز التنمية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الانسان. وأكد الأستاذ النجدى ضرورة الاهتمام بالطفل وحقوقه والسير بها نحو الأمام في ضوء مايشهده العالم من تطورات، كما أكد علي قضايا البيئة بوصفها حقا ثابتا من حقوق الانسان الذي لايمكن التخلي عنه، ويتأتى هذا بالعمل علي حمايتها وصونها واعداد الدراسات والأبحاث الكفيلة بتطويرها.

وألقي **السيد جون باجي ممثل مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة كلمة السيد ابراهيما فال مساعد الأمين العام لحقوق الانسان** : أبرزت الكلمة أهمية «اعلان فيينا وبرنامج العمل» الذي يعد بمثابة التزام دولي تعهدت فيه ١٧١ حكومة بمعالجة مسائل حقوق الانسان علي أسس المعادلة التي تم التوصل اليها والاتفاق عليها بعد جهود مضنية ومكثفة أستمرت لمدة عامين متصلين. ويعد هذا الالتزام سبقا تاريخيا شارك في صنعه مايزيد علي ١٤٠٠ منظمة غير حكومية وذلك من خلال العملية التحضيرية للمؤتمر – منهم ٨٤٠ منظمة شاركت بحضور المؤتمر. ومن المهم تفهم واستيعاب مايترتب علي هذا الالتزام. فالوثيقة تتكون من جزئين، يركز الأول علي المحور المزدوج لمفاهيم الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان من جانب، ومسألة العالمية والخصوصية في مجال تطبيق تلك الحقوق، من جانب آخر. اما الجزء الثاني فيتناول برنامج العمل والذي يهدف الي التنسيق بين انشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان وانشطة المنظمات غير الحكومية. كما يرمي الي تسهيل مهام المجتمع الدولي في ذلك المجال حيث يجزم بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة ازاء إعمال وتحقيق هذا الالتزام الدولي بهدف تحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق الانسان ودفع سبل التعاون والتضامن الدوليين.

وأشارت الكلمة الي الاقتراحات المتعددة بصدد اقامة مؤسسات تنظيمية جديدة أهمها هو انشاء مفوضية سامية لحقوق الانسان وتخصيص عقد عالمي لحقوق المواطنين الأصليين وآخر للتعليم، كما أقترح تخصيص «عقد الأمم المتحدة لحقوق الانسان».

اما عن أنشطة مركز حقوق الانسان فقد اضاف المتحدث أن أنشطة المركز فيما بعد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان تتجه بالتحديد الي ترجمة النص الي واقع عملي، ومواجهة التحديات التي قد تعرقل أعمال تلك الانشطة خلال السنوات المقبلة. وتتوزع انشطة المركز علي ثلاثة مراحل محددة: أولها علي المدي القريب (انشطة يتم تنفيذيها خلال ١٩٩٤/١٩٩٥). وثانيها علي المدي المتوسط (انشطة يتم تنفيذها خلال ١٩٩٦ – ١٩٩٨). والثالث علي المدي البعيد (انشطة ١٩٩٨ – ٢٠٠٣).

وذكر ممثل الامم المتحدة ان الجمعية العامة للامم المتحدة بصدد النظر في مقترحات وتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الانسان واجازتها.

اما عن دور المنظمة العربية لحقوق الانسان، فقد نقل السيد جون باجي عن السيد ابراهيما فال تقديره لانشطة المنظمة وقدرتها علي مواجهة التحديات، ووصفها بأنها جديرة بالمشاركة في مجال العمل الدولي لإعمال حقوق الانسان وترجمة نصوصها الي واقع حي. كما أثني مجددا علي انجازات المنظمة خلال العشر سنوات الماضية وذلك منذ تاريخ تأسيسها. وابرز دور المنظمة في اعمال لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ومشاركتها القيّمة والفعالة في اطار العملية التحضيرية لمؤتمر فيينا. وأكد علي أن المنظمة العربية لحقوق الانسان قد برهنت علي قدرتها علي الاستمرارية والعمل المشترك كما ابرزت دور المنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز حقوق الانسان.

أما **محمد فائق الأمين العام**، فقد اختتم الجلسة الافتتاحية بكلمة ركز فيها علي اعتبار مناسبة عقد الجمعية العمومية أكثر من مجرد مناسبة تنظيمية والنظر اليها كمنبر للحوار حول قضايا حقوق الانسان

وتبادل الرأي والمشورة بين المنظمات العربية لحقوق الانسان، كما بين الدلالة الايجابية لاجتماع الجمعية العمومية بالقاهرة.

وأشار الأمين العام الي الجدل الدائر حول بناء الديمقراطية والتنمية وقضايا حقوق الإنسان واستشراء أعمال العنف التي امتدت الي الأطفال والنساء والشيوخ وأصحاب الفكر والرأي والمختلفين في المعتقدات الدينية والفكر والتي أصبحت بمثابة كابوس ثقيل علي كاهل الأمة العربية ودعا الي أن تتصدر هذه القضايا قائمة اهتماماتنا فى المرحلة القادمة والتضامن من أجل وضع نهاية شريفة لها.

ودعا الأمين العام لإجراء تحليل عقلاني وشجاع للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يجسد المشكلات التى تعوق الاعلان الكامل لحقوق الانسان فى البلدان العربية، وألا يقتصر هذا التحليل على مواجهة المشكلات القانونية وتجاوزات الحكومات، وان يضع فى اعتباره اعادة التوازن للتنمية التى تهمل الانسان بشكل متزايد بدلا من ان تتوجه اليه. ومحاربة الانحيازات المؤسفة ضد حقوق المرأة في المجتمع العربي ومحاربة الأمية. ويضع فى اعتباره كذلك التحديات الجديدة في مجال حقوق الإنسان وبخاصة حماية المرأة.

كما دعا الأمين العام الي تأسيس خطاب جديد لحقوق الإنسان يركز علي التسامح مقابل التعصب وعلي الحوار بدلا من المواجهة، وعلي التعددية بدلا من الأحادية ويسعي لإستعادة التوازن المختل بين المضمون المدني/ السياسي، والإجتماعي/ الإقتصادي لحقوق الإنسان ويتخفف من الأيديولوجيا لصالح المنفعة.

◆◆◆

وقد ناقشت الجمعية العمومية تقريرا شاملا لمجلس أمنائها بعنوان **«المنظمة العربية لحقوق الإنسان: عشر سنوات في المواجهة»** أجري تحليلا لمسار حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العقد الماضي وسبل النهوض بها في مجالات التعزيز والحماية والتعليم، والخطوط العريضة لإستراتيجية عمل المنظمة في العشرية الثانية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية.

ركز التقرير علي أن المنظمة إعتبرت حق تقرير المصير حجر الزاوية في القضية الفلسطينية. ودعت الي أن يتحقق هذا الهدف لتوفير حماية قانونية ودولية للشعب الفلسطيني بإعمال إتفاقية جنيف الرابعة، وحث المجتمع الدولي علي تجاوز ازدواجية المعايير التي صاحبت المواقف الدولية من القضية الفلسطينية.

وأكد التقرير أن حق تقرير المصير كان أيضا قاعدة موقف المنظمة من محنة العدوان العراقى على الكويت، وانطلاقا من ذلك أدانت المنظمة العدوان، وطالبت بالانسحاب الفورى غير المشروط للعراق من الكويت وتجنيب الوطن العربى ويلات حرب مدمرة. ولكن – كما هو معلوم – فقد فشلت كل محاولات الجمع بين هدف استرداد الحقوق المشروعة للشعب الكويتى وتفادى الحرب، ولم تكن مخلفاتها وآثارها على التضامن العربى بأقل حدة من أثر وقوعها ذاته.

وفي مواجهة انتهاك الحقوق المدنية والسياسية الأخري أولت المنظمة العربية خلال فترة تأسيسها، أهمية قصوي للحق في الحياة، كما أدانت كل أعمال العنف سواء تلك التي إرتكبتها حكومات أو جماعات سياسية، وكذلك أحكام الإعدام خارج القانون، أو من خلال اجراءات مقتضبة كما عارضت دوما أحكام الإعدام في القضايا السياسية. كذلك اتخذت المنظمة موقفا ثابتا من الحق فى الحرية والأمان الشخصي وهو اعمال القانون الذي يتمشى مع المعايير الدولية. كما أولت اهتماما كبيرا لمعاملة المسجونين وغيرهم من المحتجزين وخاصة حيال الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وبانتهاك الحق في السلامة البدنية. كما ساندت المنظمة الحق في المحاكمة العادلة، ويتمثل ذلك فى الاصرار الدائم على توافر مجموع شروطها وأدانت فى هذا الصدد كل صور القضاء الاستثنائي، وسعت دائما لإيفاد مراقبين قضائيين في المحاكمات السياسية الكبري.

أما الحقوق والحريات الأساسية والتي تعد ركيزة الديمقراطية، فقد ركزت المنظمة علي ضرورة ازالة كافة القيود القانونية التي تحد من نطاق ممارستها واطلاق حرية التنظيم السياسى والنقابي وتعميق فكرة المشاركة الشعبية وتداول السلطة.

عكس التقرير اهتمام المنظمة بقضية المرأة العربية. وقد دعت المنظمة – بالحاح – الحكومات العربية للتصديق علي الاتفاقيات الدولية المناهضة للتمييزضد المرأة. كماأولت اهتمامها بقضية العمالة العربية وبخاصة تلك المهاجرة وأعطت أهمية كبري كذلك لقضية الأقليات والقوميات فى الوطن العربي، وحرصت علي ضمان احترام حقوقها ومطالبها المشروعة في اطار الوحدة القومية.

وعلي صعيد استراتيجية المنظمة خلال الفترة القادمة،فقد دعا التقرير لتطوير استراتيجية عمل المنظمة بحيث تستطيع أن تتفاعل ايجابيا مع تطور مفاهيم حقوق الانسان من ناحية، ومع المتغيرات التى طرأت على واقع هذه الحقوق في الوطن العربى من ناحية ثانية، ومع التطور التنظيمي للمنظمة من ناحية ثالثة.

فعلي مستوي المفاهيم، أكد التقرير علي تمسك المنظمة بتوافق الحد الأدني لضمانات حقوق الانسان التى تمثلها الشرعة الدولية لحقوق الانسان. كما أكد على الربط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان بوصفها حقوقا لاتقبل التجزئة.

وعلى مستوي الأسبقيات، فقد ركزت المقترحات علي ضرورة صياغة جدول مرن للأسبقيات يؤكد علي القضايا الأكثر الحاحا على الساحات القطرية، ويكفل التوازن بين الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية وتلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويضاعف الاهتمام بحقوق الجماعات الأكثر حاجة للرعاية كما يتيح أسبقية للحقوق التي تدعم مجموعات من الحقوق وتساعد علي النهوض بمجمل المنظومة الحقوقية مثل الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات، ويحفز الجهد لمواجهة التحديات الجديدة.

وبالنسبة للوسائل، فقد دعت المقترحات لضرورة تعميق العمل الميداني كأساس لنشاط المنظمة. وتعميق الحوار المباشر بين المنظمة والحكومات من ناحية، وبينها وبين القوى السياسية من ناحية أخري حول القضايا المحورية في مجالي التعزيز والحماية.

أما علي المستوي التنظيمي، فقد أبرزت المقترحات الحاجة الي تطوير الاستراتيجية التنظيمية للمنظمة لمواجهة المشكلات التنظيمية الناجمةعن تطور عضوية المنظمة وتفاوت قدرات مؤسساتها.. وكذا مشكلات الاتصالات... الخ. ومن بين عناصر هذه الاستراتيجية المقترحة: السعي لاستكمال الانتشار التنظيمى ووضع اطار عام لتوزيع الاختصاص بين المنظمة والفروع والمؤسسات العضوة، والاهتمام بمجالات التدريب والتكوين وتبادل الخبرات.

ومن ناحية ثانية اطلعت الجمعية العمومية علي **تقرير أمانة الصندوق حول مالية المنظمة** فى السنوات الثلاث ١٩٩٠ – ١٩٩٢. وقد ألقي التقرير الضوء على أهم المؤشرات الخاصة بالأوضاع المالية للمنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية، ونجاح المنظمة في تعظيم الإفادة من أصولها المالية بمشورة أحدبيوت الخبرة بما يضمن عوائد استثمارية جارية أفضل ودون مخاطر علي هذه الأصول. لكن التقرير أوضح أن هذه الاجراءات لم تستطع سد العجز فى مالية المنظمة، بسبب ضعف التبرعات وزيادة النفقات التي فرضها توسع نشاطات المنظمة. وبالنسبة للخيارات المطروحة لسد العجز المالي، استبعد التقرير خيار تقليص نشاط المنظمة وتبنى اقتراحا بضرورة البحث عن زيادة موارد المنظمة عبر رفع ودائعها (الوقفية) لتأمين الاستقرار المالي لها، وحث الفروع علي المساهمة في تدعيم المركز المالي للمنظمة.

كما ناقشت الجمعية العمومية تقارير الأفرع والمؤسسات العضوة عن نفس الموضوعات الواردة في تقرير مجلس الأمناء، والمشكلات التي تواجه الجاليات العربية الكبرى في المهجر، وأثر التغييرات علي الساحات الدولية علي حقوق الجاليات العربية في المهجر، وكذا مشكلات اللاجئين (انظر موجز تقارير الأفرع ص ٥).

توصيات الجمعية العمومية:

برزت خلال مناقشات الجمعية العمومية عدة توجهات جاءت بمثابة مقترحات للعمل والحركة فى مجالي النشاط والتنظيم يمكن اجمالها فيما يلي:

في مجال النشاط:

برزت توصيات باعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا الآتية:

– الاصلاحات الهيكلية في الوطن العربي، وتعزيز الحريات الأساسية والاستمرار في اعطاء اهتمام خاص لحق المشاركة في الشئون العامة، والتركيز علي ضمانات نزاهة الانتخابات.

– التأكيد علي الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطنيى واعتبار حق تقرير المصير، وحق العودة للشعب الفلسطيني، وحقه فى اختيار ممثليه ونظامه السياسى معيارا حاسما لتحقيق السلام. والتأكيد علي حقوق الشعب الفلسطيني في مقاومة المحتل والعنصرية.

– دفع قضية المرأة لصدر أولويات المنظمة.

– حقوق العمالة العربية، مع تركيز خاص على العمالة العربية في المهجر العربى والغربى.

– أوضاع اللاجئين السياسيين العرب.

– المعتقلون اللبنانيون فى اسرائيل.

– اضافة بعض القضايا التي استجدت أو تعمقت خلال العشرية الماضية علي جدول أعمال المنظمة. وفى مقدمتها قضايا البيئة، والعنصرية الجديدة في أوروبا وتأثيرها على المجتمعات العربية في البلدان العربية.

– اعطاء أسبقية متقدمة لأثر المنازعات العسكرية وأعمال العنف والحروب الأهلية على حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى. ويرد هنا اعطاء تركيز خاص للمتابعة والاسهام فى تخفيف المشكلات المتخلفة عن حرب الخليج.

– تعزيز المطالبة بحقوق المفاوضة الجماعيةوالاضراب والاعتصام السلمي والضمانات الاجتماعية واعانات البطالة، وإعطاء الاعتبار لبعد حقوق الانسان فى كل المخططات والمشروعات التنموية في بلدان الوطن العربي.

كذلك برزت اقتراحات بتخصيص أعوام للتركيز علي قضايا بعينها من قضايا حقوق الانسان، مثل تخصيص عام لانتهاكات حقوق الانسان في البلدان التى تبرز فيها مثل هذه الانتهاكات بشكل حاد وآخر يركز على قضية اللاجئين السياسيين العرب، والدعوةلإلغاء الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ.

وفي مجال التنظيم:

– تأسيس آلية عربية لمراقبة نزاهة الانتخابات في البلدان العربية بالمساهمة مع اتحاد المحامين العرب، وكذا المساهمة في الجهود الرامية لتأسيس مركز عربي للحقوق النقابية.

– تنشيط اللجان النوعية بالمنظمة العربية وذلك بتأسيس لجنة داخلية دائمة بالمنظمة تختص بالنهوض بقضية المرأة وتعمل علي توثيق التعاون مع الهيئات الوطنية والقومية والدولية المعنية بهذه القضية. وكذا تأسيس آلية داخلية بالمنظمة لتعزيز الاهتمام بحريات الرأي والتعبير، وتشكيل لجنةدائمة لتفعيل آدائها في هذه المهمة.

– توطيد العلاقة بين المنظمة وفروعها وتأسيس أفرع جديدة للمنظمة في بعض البلدان العربية التي لايوجد بها أفرع لها أو مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان.

انتخابات مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية:

كما تضمنت اجتماعات الجمعية العمومية انتخابات مجلس الأمناء الجديد، وتقدم للإنتخابات ٢٧ مرشحا لشغل مقاعد مجلس الأمناء العشرين، وفاز فى الانتخابات السيدات والسادة الآتية أسماؤهم وفقا للترتيب الهجائي:

١ – أحمد صدقى الدجاني (فلسطين) ٢ – أديب الجادر (العراق) ٣ – أمين مكي مدني (السودان) ٤ – جاسم عبد العزيز القطامي (الكويت) ٥ – جوزيف خليل مغيزل (لبنان) ٦ – زينب معادي (المغرب) ٧ – سعاد الصباح (الكويت) ٨ – صلاح الدين حافظ (مصر) ٩ – عادل عيد (مصر) ١٠ – عبد الوهاب الباهي (تونس) ١١ – فاروق أبو عيسي (السودان) ١٢ – ليلي شرف (الأردن) ١٣ – محمد عبد الملك المتوكل (اليمن) ١٤ – محمد فائق (مصر) ١٥ – منصف المرزوقى (تونس) ١٦ – منصور رشيد الكيخيا (ليبيا) ١٧ – مهدى الحافظ (العراق) ١٨ – ميلاد ميخائيل حنا (مصر) ١٩ –هاني الدحلة (الأردن) ٢٠ – يوسف فتح الله (الجزائر).

وقد اجتمع مجلس الأمناء بتشكيله الجديد يوم ١٩٩٣/١٢/٢ أثر اجتماعات الجمعية العمومية، وانتخب الأستاذ أديب الجادر (رئيسا) والأستاذ جوزف مغيزل (نائبا للرئيس)، والأستاذ محمد فائق (أمينا عاما)، ود. أحمدصدقي الدجاني (أمينا للصندوق) والأساتذة فاروق أبو عيسي و د. سعاد الصباح، و. ليلي شرف(أعضاءا).

وقد عكست انتخابات مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية ارتفاعا نسبيا في تمثيل المرأة بالمقارنة بالانتخابات السابقة. حيث بلغت هذه النسبة فى مجلس الأمناء ١٥٪ وكانت النسبة السابقة ١٠٪، كما احتلت المرأة مقعدين من المقاعد السبعة المخصصة لأعضاء اللجنة التنفيذية، بينما كانت تشغل مقعدا واحدا فى اللجنة التنفيذية السابقة.

تقارير الأفرع والمنظمات العضوة

تقرير المنظمة المغربية لحقوق الانسان

عرضت المنظمة المغربية في تقريرها عن أحوال حقوق الانسان في المغرب بعض الأفكار الهامة المستمدة من تجربتها. وأبرزت أن أحد الاسس المحورية التي قامت عليها منذ نشأتها هي «استقلاليتها» ازاء السلطات العمومية والتيارات الفكرية والسياسية. وترتكز هذه الاستقلالية علي تمييز واضح بين العمل السياسي الهادف للوصول الي السلطة والعمل الحقوقي الساعي الي ترسيخ أخلاق حقوق الانسان. وتعتبر هذه الاستقلالية شرطاً ضرورياً لصدقية أية حركة تعمل في حقل الدفاع عن حقوق الانسان. وكما أن احدي ضمانات استقلالية المنظمة تكمن في التعددية الفكرية والسياسية للاعضاء العاملين بها، وفي مرجعية واضحة توظف القيم الاسلامية المتمثلة في تكريم الانسان واقامة العدل والمساواة واستنادا للشرعة الدولية. واستنادا علي هذه المرجعية تحدد المنظمة المغربية مواقفها في تقاريرها وبياناتها حول انتهاكات حقوق الانسان.

لذلك فانه علي مستوي العمل الرامي الي تحقيق ملاءمة القوانين والممارسات الداخلية مع الاتفاقيات الدولية المصدق عليها، قامت المنظمة المغربية بتقديم ملاحظات مفصلة علي تقرير الحكومة المغربية المقدم امام اللجنة المعنية لحقوق الانسان في نطاق العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وذلك في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٠ وتدرس المنظمة حاليا موقفها من التقارير الحكومية الأخري المقدمة لهيئات الأمم المتحدة.

كما أن المنظمة المغربية تتدخل كمدع مدني في قضايا الوفيات التي تحدث في مراكز الشرطة التي يذهب ضحيتها من حين لآخر مواطنون مغاربة. كما انها تراقب مدي توافر شروط المحاكمة العادلة في القضايا ذات الصبغة السياسية وكذا في بعض قضايا الحق العام.

وقد قامت المنظمة باعداد ونشر ملفات تتعلق بعينات من الانتهاكات، مثل قضايا الاعتقال بسبب الرأي أو ذات الصبغة السياسية، وكذا حالات الاختفاء القسري والمعوقات الخاصة بحرية التنقل وتحرص المنظمة علي نشر جميع ادبياتها علي صفحات الجرائد الوطنية، كما تصدر نشرات دورية بقصد تحقيق تراكم يفيد حركة حقوق الانسان ويساهم في انماء الوعي الداخلي. كما قامت بعدة نشاطات مشتركة مع هيئات المجتمع المدني.. منها معرض للفن التشكيلي شارك فيه ٢٠ فنانا سنة ١٩٩١، ومهرجان للسينما وحقوق المرأة في مايو ١٩٩٣.

إن المنظمة المغربية واعية بأن مجهوداتها في مجال نشر الوعي مازالت محدودة بسبب قلة الامكانيات المادية وعدم الحصول علي أي دعم من السلطات العمومية. كما أن نشاطاتها في مجال حماية حقوق الانسان لاتأتي بكامل مفعولها بسبب عدم استجابة السلطات العمومية لمطلب الحوار حول انتهاكات حقوق الانسان رغم الوعود الرسمية منذ ستة أشهر. فيما يظل الحوار هو الاسلوب الصحيح للمساهمة في تقدم حقوق الانسان كما أوصت بذلك مقررات الامم المتحدة واعلان مؤتمر فيينا.

تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان

لعبت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان دورا ايجابيا منذ نشأتها في ابريل / نيسان ١٩٨٧، وخاصة بعد حوادث أكتوبر / تشرين أول ١٩٨٨، وديسمبر / كانون أول ١٩٩١ والتي أسفرت عن الغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية، وأبرزت أهمية النضال الشرعي المنظم في سبيل حقوق الانسان. وكانت هذه الاحداث الدامية – للأسف – مناسبة لكشف الدور الهام الذي قامت به الرابطة الجزائرية.

أوضح التقرير أن الأحداث الدامية التي تشهدها الجزائر أدت الي تصاعد اعمال القتل والتخريب اللذين يتداولان الانتقال من موقع الي آخر ليحصدا كل يوم أرواحا بريئة أو تدمير ممتلكات ومرافق عمومية، بحيث لايمر يوم دون تسجيل قتلي سواء في صفوف قوات الأمن : (شرطة، درك، جيش) أو بين اعوان الدولة أو اطارات البلاد من رجال العلم والثقافة والاعلام، والمواطنين. وبالمقابل فاذا كانت عمليات الملاحقة أو المطاردة، تخلف اعداداً من القتلي هنا وهناك، فان احكام الاعدام أصبحت تنفذ في مجموعات كاملة ممن صدرت في حقهم احكام بالاعدام من محاكم استثنائية. وسجل التقرير حالة وذعر الرأي العام وغيبة الاحزاب السياسية طوعا أو قسرا والدور الهامشي لنشاط الجمعيات، وحيرة الاعلام، مما جعل المجتمع الجزائري في وضع مأساوي يفقد فيه الفرد كل يوم حقا من حقوقه، بدءا بحقه في الحياة الي الحق في الامان الشخصي والحق في الحرية والسلامة الجسدية.

أوضح التقرير أن الرابطة الجزائرية بادرت منذ اللحظات الأولي للأحداث بالتواجد في مواقعها لكشف النقاب عن هذه الانتهاكات والدفاع عن حقوق المواطن في الجزائر، وادانة العنف، والمطالبة بالافراج عن المعتقلين، والقيام بزيارات ميدانية للمحتشدات الصحراوية، وتشكيل لجان التحقيق للتقصي في الانتهاكات التي تشهدها الجزائر.

وذكر التقرير أن رئيس الرابطة قام بزيارة المحتشدات الصحراوية الخاصة بالمعتقلين الاسلاميين وكشف الأوضاع السيئة التي يعيشون فيها. وطالبت الرابطة بتصفية هذه المحتشدات والافراج الفوري عن المعتقلين أو تقديمهم لمحاكمات عاجلة اذا كان هناك مبرر لذلك.

وقد جددت الرابطة في نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٣ دعوتها التي كانت قد سبق أن وجهتها للرأي العام الجزائري في بيانها الصادر في ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢. حيث ناشدت المجتمع المدني بكل فئاته للقيام بدور فعال للتصدي لما يجري بالجزائر برفض وادانة كل اعمال العنف والعمل علي اشاعة روح التسامح وقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان وصيانة وتعميق حريات الرأي والتعبير والحق في الاختلاف، والمشاركة فى ادارة الشئون العامة.. باعتبارها الوسيلة الوحيدة للقضاء علي العنف والعنف المضاد. وهذا لايكون الابالللجوء الي الحوار باعتباره الاسلوب الحضاري الامثل لتقريب وجهات النظر وفض الخلاف.

وبيّن التقرير أن الرابطة أيدت الحوار الوطني.. وناشدت كل اطراف الحوار بتقديم تنازلات بهدف الوصول الي موقف موحد ينقذ البلاد من مأزق العنف. وطالبت لجنة الحوار بأن تستهل اعمالها بتوجيه «نداء عاجل» لوقف أعمال الاغتيال والتخريب ووقف القتل والاعدام، والعودة الي الحياة الديمقراطية، وهذا ايمانا من الرابطة بأن الحوار لايمكنه أن يجري والأفكار والايدي مدججة بالسلاح، بنفس مستوي ايمانها بأن توفير أمن المجتمع لايتعارض مع احترام حقوق

الانسان، اذ لايمكن ازدهار حقوق الانسان والاستقرار الا في مجتمع آمن تكون فيه الدولة قدوة في احترام القانون.

تقرير الرابطة التونسية لحقوق الانسان

أبرز تقرير الرابطة التونسية لحقوق الانسان ثلاث مراحل رئيسية شهدها نشاط المنظمة منذ تأسيسها علي النحو التالي:

١ – مرحلة الزخم التي تزامنت مع اتساع مجال ممارسة الحريات السياسية إثر التحول الطارئ علي أعلي هرم السلطة السياسية. وتميزت باقدام الرابطة علي القيام بأنشطة مكثفة ونوعية لنشر قيم ومبادئ حقوق الانسان غطت كل مناطق البلاد وجاءت في شكل ندوات فكرية ومعارض فنيةودورات تدريبية. وقد نظمت الرابطة هذه الأعمال بالتعاون مع منظمات وجمعيات ذات الصلة بقضايا حقوق الانسان في مجال محدد كالإعلام والمرأة والطفولة كما طال نشاط الرابطة المجال الاقليمي والدولي.. من ذلك علي سبيل المثال قيام الرابطة بالتنسيق مع المنظمات المغاربية بتنظيم المؤتمر العالمى حول الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والندوة الأفريقية حول حقوق الطفل، والمؤتمر الأفريقي العربي حول اصلاح السجون. كما لعبت الرابطة دورا هاما أثناءاستصدار العديد من التشريعات المنظمة للمشاركة فى الحياة العامة،كقانون الجمعيات وقانون الأحزاب، وقانون الاحتفاظ والايقاف التحفظي.. الخ. وكانت مقترحاتها وانتقاداتها اسهاما متميزا في توثيق حقوق الانسان والحريات فى هذه القوانين.

٢ – مرحلة التأزم، وقد توافقت مع احتدام المواجهة بين التيار الأصولي والسلطة وما صاحب ذلك من عنف وخروقات متبادلة وتقليص مجال ممارسة الحريات الأساسية. وقد أدانت الرابطة العنف الصادر عن التيار الأصولي، ونددت كذلك بالخروقات والانتهاكات التي تعرض لها الموقوفون أثناء الايقاف والاستنطاق. وقد تمكنت الرابطة رغم الظروف الصعبة التي طبعت هذه المرحلة من تحقيق العديد من المكاسب كتشكيل «لجنة وطنية» لتقصي الحقائق حول الانتهاكات، وتمكين وفد من الرابطة من زيارة المعتقلين داخل السجون، إلا أن انحسار مجال ممارسة الحريات الأساسية أثناء هذه المواجهة طال الرابطة نفسها، حيث تم اصدار تنقيحات «لقانون الجمعيات» صنفت بمقتضاها الرابطة ضمن الجمعيات ذات النفع العام التي تعتبر العضوية فيها مفتوحة لكافة الأشخاص دون قيد أو شرط، وإثر رفضها لهذا القانون الذى اعتبر غير دستوري وماسا باستقلاليتها، أوقفت الرابطة طيلة تسعة أشهر كاملة.

٣ – المرحلة الجديدة، والتي بدأت مع قبول المحكمة الادارية الاعتراض الثاني المقدم من الرابطة لتمكينها من عقد مؤتمرها وهي الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في ادخال تعديلات علي القانون الأساسي للرابطة. وقد جاء هذا القرار بعد المساعي الحميدة التي قام بها العديد من المنظمات الانسانية والحقوقية العربية والدولية وفي مقدمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والحملات الاعلامية العالمية التي ركزت على دلالات حظر نشاط الرابطة.

بالرغم من أن قرار المحكمة لم يبت في الأصل ولاتزال الرابطة مهددة لسبب رفضها بأن تصنف كجمعية نفع عام، فإنها عادت الي سالف نشاطها، وتستعد لعقد مؤتمرها الرابع بكل ثقة في النفس رغم المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان

استطاعت المنظمة المصرية لحقوق الانسان علي مدي ثمان سنوات من تأسيسها أن تنتزع لنفسها مكانة مرموقة علي الساحتين المحلية والدولية انطلاقا من تمسكها الصارم بعالمية مبادئ حقوق الانسان التي أرستها الصكوك الدولية، وعدم قابلية هذه المبادئ للتجزئة أو الانتقائية تحت أي دعاوي تنزع الي تعليق بعض هذه الحقوق أو مصادرتها تذرعا بتصوراتها الخاصة عن الخصوصية الدينية أو الثقافية أو الحضارية، أو بدعاوي الظروف السياسية أو الاقتصادية. ورغم عدم حصول المنظمة المصرية علي ترخيص قانوني بنشاطها من السلطات المصرية حتي الآن، إلا انها استطاعت أن تفرض وجودها الواقعي بفضل نشاطها المكثف والموضوعي في مجال كشف انتهاكات حقوق الانسان. وقد تجمّع خلال الآونة الاخيرة لدي المنظمة المصرية العديد من المؤشرات الايجابية التي تدعو للتطلع لحدوث تطور نوعي في موقف السلطات الرسمية تجاه المنظمة المصرية.

وقد قامت المنظمة المصرية خلال السنوات الثلاث الماضية بنشاطات مكثفة في مجال كشف انتهاكات حقوق الانسان في مصر، وبعثت بالعديد من الرسائل الي المسئولين بخصوص الانتهاكات التي علمت بها، كما تقدمت بعشرات البلاغات الي النائب العام. كما قام مندوبوها بزيارات متعددة للمحتجزين والسجناء للوقوف علي الانتهاكات التي يتعرضون لها، كما انتقل مندوبوها الي المواقع التي شهدت اضطرابات أو انتهاكات واسعة لحقوق الانسان.

اضاف التقرير أن للمنظمة المصرية نشاطا اعلاميا واضحا يتمثل في اصدار النشرات الدورية وغير الدورية حول كافة أشكال الانتهاكات، إذ اصدرت في السنوات الثلاث الأخيرة ثلاثة تقارير سنوية عن حالة حقوق الانسان في مصر تتضمن استعراضا لأهم التشريعات والاحكام القضائية المتعلقة بحقوق الانسان، وكذا استعراض الانتهاكات المختلفة للحقوق المدنية والسياسية التي وقعت في مصر سواء قامت بهذه الاعتداءات جهات حكومية أو جهات غير حكومية. فالمنظمة المصرية تدين كافة اشكال العنف أيا كان مصدره. كما قامت المنظمة بأنشطة مكثفة ونوعية لنشر قيم ومبادئ حقوق الانسان غطت العديد من القضايا الهامة مثل حقوق المرأة، والطب وحقوق الانسان، والتعذيب. كما قامت بنشر «كتاب وثائقي» للتعريف بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الأخري، فضلا عن عقدها للعديد من الدورات التثقيفية.

كما أصدرت المنظمة المصرية في سبتمبر / ايلول الماضي كتابا بعنوان «وجها لوجه» يتضمن نص ردها علي التقرير الدوري الثاني المقدم من قبل الحكومة المصرية الي اللجنة المعنية بحقوق الانسان بالامم المتحدة بموجب احكام المادة ٤٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما أصدرت في ديسمبر / كانون أول ١٩٩٣ كتاباً بعنوان «جريمة بلا عقاب.. التعذيب في مصر» يتضمن نص التعليق الرسمي الذي قدمته المنظمة الي لجنة مناهضة التعذيب بالامم المتحدة، متضمنا كافة الملاحظات علي التقرير التكميلي الأول للحكومة المصرية الي اللجنة بموجب احكام المادة ١٩ من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

المنظمة السودانية لحقوق الانسان

أوضح تقرير المنظمة السودانية لحقوق الانسان، انها تمارس نشاطها منذ يونيو ١٩٨٩ من المنفي، وانها اعادت تشكيل تنظيمها في أكتوبر ١٩٩١ في لندن حيث يوجد مقرها الرسمي الحالي، وافتتحت لها فروعا في مصر وتشيكوسلوفاكيا والسويد والمانيا والولايات المتحدة، وسجل التقرير امتنان المنظمة للدور الذي قامت به المنظمة العربية لحقوق الانسان في رعايتها ومساعدتها في سبيل ممارسة نشاطها في تلك الظروف.

رصد التقرير انتهاكات حقوق الانسان في السودان، والتي شملت فتح السجون ومراكز الاعتقال السرية المعروفة بـ «بيوت الاشباح»، كما رصد إعتقال وتعذيب كل من يشتبه في معارضته للسلطة، وألوان التعذيب التي اتخذت اشكالا مختلفة، الي غير ذلك من الانتهاكات، مثل انتهاكات حرمات المنازل، والابادة الجماعية في مناطق الحرب، واجبار القصر علي تغيير اديانهم، والعمل علي تصعيد الحرب الاهلية، وتشكيل محاكم في الشمال لايتوافر فيها شرط الدفاع، اصدرت أحكاما بالاعدام تم تنفيذها بشكل فوري، فضلا عن الاختفاء القسري، والاعدامات خارج النطاق القضائي.

واشار التقرير الي أن المنظمة تعمل علي نشر اصداء هذه الانتهاكات علي أوسع نطاق ممكن، من خلال نشراتها التي تصدرها باللغتين العربية (الراصد) والانجليزية (SHRO Voice) ودورية يصدرها فرع المنظمة في القاهرة، تعنى بشأن اللاجئين السودانيين في مصر الذين بلغ عددهم ثلاثة ملايين سوداني، كما حرصت المنظمة علي التوثيق لحالات التعذيب في السودان، وأصدرت كتابا باللغتين العربية والانجليزية، شمل توثيق العديد من الحالات، ورصد أساليب التعذيب المختلفة التي اتبعت في مواجهة هذه الحالات.

وأوضح التقرير أن المنظمة تحتفظ بصلات وثيقة بالمنظمات العالمية المعنية بحقوق الانسان، وكافة المؤسسات العاملة في مجال حقوق الانسان، وفي ذلك الاطار عقدت المنظمة ندوة موسعة في القاهرة في نوفمبر ١٩٩٢ بالتعاون مع صندوق دعم السلام، واتحاد المحامين العرب، دعت لها المهتمين بحقوق الانسان، وخرجت بتوصيات هامة لتحسين أوضاع حقوق الانسان في السودان، تأمل المنظمة في ايجاد الدعم اللازم لتنفيذها.

وركز التقرير في خاتمته علي قضية فرض النظام في السودان، ايديولوجيته بشكل قسري علي مجتمع يتميز بالتمايز والتنوع، وعاش فترة طويلة علي تزاوج ثقافاته المختلفة دون صراع، وركز كذلك علي امتداد حالة الحرب ومايصحبها من انتهاكات شاملة لحقوق الانسان، وتعريض وحدة الشعب السوداني لخطر محيق، وخلصت المنظمة الي أن تحقيق الديمقراطية، واقرار حقوق الانسان شرطان لاستقرار السودان ووحدته، وذلك بعد وقف الحرب بكافة السبل.

المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية

ذكر تقرير المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، ان فكرة تأسيسها بدأت في عام ١٩٨٩، وانها عقدت مؤتمرها التأسيسي في فبراير ١٩٩٢، الذي حضره ١١٠ من الاعضاء المؤسسين، وانها بدأت في توسيع العضوية بفتح فروع لها في العديد من المحافظات، وصلت عضويتها الي عدة آلاف، وانه رغم ظروف التخلف وسيطرة تقاليد للحكم تفتقد لحقوق الانسان وحرياته العامة، فقد قامت المنظمة بدورها فى كشف انتهاكات حقوق الانسان، وعمل كل ما من شأنح ترسيخ الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة.

أشار التقرير الي ان المنظمة سعت جاهدة من خلال اعضائها في البرلمان، والقوي الديمقراطية الأخري، الي اجراء التعديلات الجوهرية في الدستور، في ظل حوار وطني شامل، وأن تشمل التعديلات ترسيخ الديمقراطية والتعددية، ونجحت المنظمة في دفع الائتلاف الحاكم لطرح التعديلات الدستورية علي المستوي العام، وحدد للنقاش عشرة أيام، وهو وقت غير كاف، مما يجعل ذلك عملا شكليا وليس توجها صادقا لمشاركة المواطنين والأخذ بما يطرحوه تجاه التعديلات.

وتناول التقرير قضية الاغتيالات السياسة (اعدام خارج نطاق القضاء) وابدي أسفه لعدم اتخاذ الدولة الاجراءات الكافية لكشف الجناه وتقديمهم الي العدالة، كما رصد كذلك حالات الاعتقال العشوائي والتعسفي، وتقييد حريات المواطنين لمدد مختلفة، وأورد علي سبيل المثال ماحدث في أحد أقسام الشرطة من اعتقال ٥٠ مواطنا بينهم احداث، كما ذكر أن المنظمة خاطبت السيد وزير الداخلية حول ظاهرة تردد ادارة السجون في اطلاق سراح السجناء الذين قضوا المدة المحكوم عليهم بها، واصرارها علي صدور أوامر ممن أصدر الامر باعتقالهم، ومايترتب علي ذلك من استمرار سجنهم دون مبرر قانوني، كما ذكر أن المنظمة طرحت كذلك علي السادة رئيس مجلس الرئاسة، ووزير الداخلية قضية اعتقال الاحداث الي جانب الكبار واعتقال المرضي العقليين بدلا من ايداعهم اصلاحيات الاحداث، والمصحات النفسية، وتلقت المنظمة وعدا بالتعاون في هذه القضية.

وتطرق التقرير الي اوضاع السجون، وآثار قضية وجود سجون خارج سلطة الدولة في كافة ارجاء اليمن، لم تتخذ الدولة أي اجراء من شأنه الحد منها والقضاء عليها، وأوضح أن المنظمة تعمل علي استكمال رصد هذه السجون والاعلان عنها وعن القوي التي تستخدمها خارج الاطار الدستوري والقانوني كما أوضح التقرير أن المنظمة عرضت علي السادة رئيس مجلس الرئاسة ووزير الداخلية، أوضاع السجون السيئة، وانها تلقت ايضا وعدا بالعمل علي تصحيح أوضاع السجون، ولكن في اطار امكانيات الدولة المتاحة.

وحول الانتخابات التي دارت في اليمن فى ١٩٩٣/٤/٢٧، أشار التقرير الي ان المنظمة حرصا منها علي نزاهة الانتخابات، قامت بتشكيل «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة»، بالتنسيق مع القوى الدولية المهتمة برقابة الانتخابات والتي سمح لها بذلك من قبل السلطات، وقد رفضت (اللجنة العليا للانتخابات) أن تعطى هذه اللجنة الفرصة لتعيين مراقبين عند صناديق الإقتراع، وأدى ذلك الي غياب المعلومات عن المخالفات التى شكا منها الكثير من المرشحين والناخبين، كذلك رصد التقرير رفض المحكمة العليا قبول الطعون، دون مبرر دستوري أو قانوني بناء علي توجيهات من الأحزاب الحاكمة، كما أوضح التقرير أن المنظمة رصدت عدة مخالفات،طرحتها علي السيد رئيس مجلس الرئاسة، الذي أكد بدوره أنها في طريقها للحل.

وخلص التقرير فى ختامه، بالتأكيد على لازمتين مهمتين لنشاط منظمات حقوق الانسان، أولا وجود قضاء عادل ومستقل، والذى تعتبره المنظمة أهم قضاياها النضالية، وثانيا صعوبة الحصول علي

المعلومات، وقد تلقت وعدا من السيد وزير الداخلية بالتعاون في هذا المجال.

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان/فرع الأردن

أوضح التقرير أن المنظمة دأبت منذ حصولها على االترخيص الرسمى فى ١٤ فبراير/شباط ١٩٩٠، على ممارسة نشاطاتها وفق الظروف والإمكانات المتاحة. وقد شمل نشاط المنظمة إستقبال شكاوى المواطنين الذين تم الإعتداء علي حقوقهم، والقيام بنشاط مستمر في المجالات الإعلامية والمشاركة في الفعاليات والندوات والمؤتمرات العربية التي تقام حول حقوق الإنسان.

وأشار التقرير الي أن المنظمة الأردنية قد عبّرت في العديد من المواقف عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني الذى تتعرض حقوقه الإنسانية لانتهاكات متكررة وخطيرة علي أيدي القوات الإسرائيلية المحتلة. كما عبرت عن احتجاجها علي الحصار المفروض علي الشعبين العراقي والليبي. وكذلك نددت في بياناتها التي أصدرتها طوال السنوات الماضية بانتهاكات حقوق الإنسان في الأقطار العربية.

وعلي الصعيد المحلي، أوضح التقرير أن المنظمة تلقت عشرات الشكاوي حول إنتهاكات حقوق الإنسان يتعرض لها مواطنون أردنيون سواء داخل البلاد أو خارجها، وكانت تخاطب السلطات بشأن هذه الشكاوي.

أما الجانب الثالث من نشاط المنظمة والمتمثل في نشاطها الإعلامي والتثقيفي، فقد بيّن التقرير أنها تقوم من خلال لجنتها الإعلامية والثقافية بتنظيم محاضرات وندوات حول قضايا حقوق الانسان، كما بدأت في إصدار نشرة دورية تتضمن أبرز النشاطات التي تقوم بها المنظمة. كما عرض التقرير لجهود المنظمة في تشكيل اللجنة الأردنية للتحضير للمؤتمر العالمي في فيينا وقيامها بنشاطات إعلامية وتعبوية طوال العام ١٩٩٢ من أجل تهيئة الرأي العام لإنعقاد مؤتمر فيينا. ومشاركتها فيه.

كذلك أوضح التقرير، أن إجتماعات الهيئة العامة والهيئة الإدارية للمنظمة كانت تعقد بإنتظام في السنوات الثلاثة الماضية، كما كانت تعمل في إطار المنظمة «لجان متعددة» مثل: الإعلامية والثقافية والشكاوي واللجنة الإجتماعية.

تقرير الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

شمل تقرير نشاطات الجمعية اللبنانية عقد عدة مؤتمرات وحلقات دراسية، فضلاً عن التعاون مع بعض الهيئات العربية والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

فعقدت الجمعية مؤتمرا حول «الحرب فى لبنان، المعاقون وحقوقهم».. في الفترة من ٨ – ٩ ديسمبر ١٩٩١، كما شنت حملة من أجل حقوق الانسان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو في الفترة من ١ – ١٠ ديسمبر ١٩٩٢، إضافة الى ندوة حول التربية علي السلام وحقوق الانسان في عالم متغير بعنوان «الوضع في لبنان» في ١٢ ديسمبر ١٩٩٢.

كذلك نظمت الجمعية دورة تدريبية لتعليم حقوق الإنسان فى المدارس الإبتدائية في الفترة من ٤ – ٢٧ يناير ١٩٩١، كما كانت قد ساهمت فى حلقة دراسية نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس من ١٧ – ٣٠ أغسطس ١٩٩٢، وشاركت في مؤتمر حول التربية على حقوق الانسان والسلام والتنمية في لبنان بالتعاون مع اليونسكو والمعهد الدولي للبحوث حول السلام ١٩٩٠، وكذا شاركت في مؤتمر حول «بناء السلام والتنمية في لبنان» والذى نظمته الجمعية الدولية للبحوث حول السلام IPRA في الفترة من ٦ – ٧ مايو ١٩٩١، فضلا عن مشاركتها في المؤتمر الدولى لحقوق الانسان الذى انعقد في ڤيينا في الفترة من ١٤ – ٢٦ يونيه ١٩٩٣، ومشاركتها أيضا في دورة تدريبية علي حقوق الإنسان كان قد نظمها مجلس كنائس الشرق بقبرص خلال الفترة من ١٥ – ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣.

أيضا ساهمت الجمعية بفعالية في تصديق البرلمان اللبنانى علي العهد الدولي الخاص بحقوق الطفل في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠، كذلك شكل رئيس البرلمان، بناء على طلب الجمعية، لجنة تتألف من أربعة نواب والجمعية، تكون مهمتها اعداد وإقتراح التعديلات علي نصوص القوانين والأنظمة التي تخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو تتناقض معه.

الجمعية الكويتية لحقوق الانسان

تبلورت نشاطات الجمعية الكويتية لحقوق الانسان فى العديد من الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الانسان، فعلى المستوى القطرى كان لها حضور فعال أثناء الغزو العراقى، حيث أسهمت فى شرح ونقل المعلومات للخارج، كما تصدت لبعض الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق كافة المقيمين علي أرض الكويت، وفى هذا الخصوص شكلت فريق عمل مهمته تنشيط وتوسيع أعمالها هناك خلال تلك الفترة.

كذلك اجتمع أعضاء الجمعية مع ممثلى الصليب الأحمر لمناقشة القضايا الإنسانية ذات الإهتمام المشترك على مستوى الكويت.

وتباعاً، أقامت الجمعية معرضا فنيا لحقوق الانسان بهدف نشرها وتعميمها، وكان ذلك فى الفترة من ٣ – ١٨ مايو/آيار ١٩٩٣، فضلا عن قيامها بتعميم تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٢، خاصة لدى الجهات الفعالة والمؤثرة ومنها لجنة حقوق الانسان بمجلس الأمة الكويتى.

وقد شاركت الجمعية فى اجتماعات الهيئات الشعبية الكويتية لتحديد موقفها من القضايا الانسانية بالكويت، مثل قضايا البدون، والمرأة، وإثارة مشكلات الذين تعرضوا للظلم والمواجهة والتصدى لبعض الانتهاكات.

أما على المستوى العربى والدولى، فقد حرصت على اثارة الإهتمام الواجب بقضايا الأسرى والمفقودين وكذا تقرير قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وركزت على هذه القضايا خلال مشاركتها فى المؤتمر العالمى لحقوق الانسان الذى انعقد بڤيينا، حيث تقدمت بورقة عمل شملت حالة حقوق الانسان والقضايا ذات الصلة بالكويت، من خلال مشاركتها فى المؤتمر العربى لحقوق الانسان بالقاهرة والذى نظمته المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الفترة من ١٠ – ١٢ أبريل ١٩٩٣، وكذلك فى المؤتمر القومى العربى ببيروت (مايو ١٩٩٣) من خلال ورقة عمل حول «حال الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى – الكويت» وكذا الندوة العربية حول التربيةعلى حقوق الانسان والديمقراطية والتى نظمها المعهد العربى لحقوق الانسان بتونس أيام ١٨, ١٩, ٢٠ فبراير

١٩٩٣.

تقرير المنظمة الكندية العربية

تأسست المنظمة الكندية العربية لحقوق الانسان فى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، كفرع للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى كندا، حيث عقدت جمعيتها التأسيسية فى ١٩٩٢/١٢/١٠، وأعلنت مصادقتها على مشروع لائحة النظام الأساسى لإنشاء الجمعية، وروعى فى هذا الصدد المزاوجة بين مانصت عليه لائحة المنظمة العربية لحقوق الانسان والقانون الكندى، وتم على إثر ذلك تقديم طلب للسلطات الكندية للترخيص بانشاء الفرع، ثم اصدار بيان صحفى بذلك.

وانخرطت المنظمة فور تأسيسها فى قضايا حقوق الانسان فى الوطن العربى، فوضعت قضية المبعدين الفلسطينيين (قضية الساعة حينئذ) فى مقدمة مشاغلها، ودعت بالتنسيق مع المنظمات العربية والكندية العاملة فى كندا، لاتخاذ موقف جماعى من هذه القضية.

وقد نظمت المنظمة منذ تأسيسها عدة محاضرات وندوات استهلتها بمحاضرة بعنوان «الديمقراطية وحقوق الانسان فى المغرب العربى» بالمشاركة مع كل من مكتبة الشرق الأوسط، ومركز الدراسات العربية للتنمية. حاضر فيها د. عبد العزيز نويدى الأستاذ فى جامعة الرباط، وفى ١٩٩٣/٥/١٦، دعت لمحاضرة بعنوان «دور المنظمات العربية لحقوق الانسان فى دعم حركة حقوق الانسان فى الوطن العربى» حاضر فيها الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة، ودعت أيضا بالمشاركة مع مركز الدراسات العربية للتنمية لعدة محاضرات، أولها: بعنوان «المرأة والعملية الديمقراطية» بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢، حاضرت فيها السيد سهى هندية مانى مديرة مركز الدراسات النسوية فى القدس، وأخرى فى ١٩٩٣/١٠/٢٦ بعنوان «الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط، وانعكاسها على النظام السياسى العربى» وحاضر فيها الكاتب المعروف محمد سيد أحمد، وثالثة فى ١٩٩٣/١١/٢٣ بعنوان «المؤسسات غير الحكومية، واتفاقية غزة أريحا» – حاضرت فيها د. جمانة عودة عيساوى مسؤولة عن برامج ومشاريع متعلقة بالمرأة والطفل تحت الاحتلال.وعقدت المنظمة ندوتين الأولى فى ١٩٩٣/٣/١١ بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية للتنمية واتحاد الطلبة العرب بعنوان «حركة حقوق الانسان فى الوطن العربى» والثانية فى ١٩٩٣/٧/٢٤ بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية للتنمية بعنوان «الديمقراطية وحقوق الانسان فى الشرق الأوسط».

كما عقدت الجمعية العمومية للمنظمة اجتماعها السنوى فى أواخر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ حيث انتخبت مجلس الادارة الذى أقر خطة العمل للعام القادم وتركزت هذه الخطة على: توسيع عضوية المنظمة خلال ١٩٩٤، الامتداد الى المدن الكندية المختلفة ولاسيما الكبرى منها، مضاعفة الميزانية عن طريق النشاطات والمشاريع لاسيما مشاريع الدراسات التى يمكن تمويلها من المؤسسات الثقافية ومؤسسات حقوق الانسان الكندية، التوسع فى اللجان ولاسيما لجنة اللاجئين السياسيين ولجنة الدراسات، ولجنة الوطن العربى.

المنظمة العربية لحقوق الانسان – فرع النمسا

تجسدت نشاطات المنظمة العربية لحقوق الانسان – فرع النمسا – فى عدة موضوعات، تضمنت التوعية بحقوق الانسان التي تركزت فى ثلاث ندوات فكرية سنوية، عالجت على التوالى، آفاق الديمقراطية فى الوطن العربى (١٩٩٠)، وصناعة القرار فى ضوء الشرعية الدولية (١٩٩١)، والديمقراطية: المفاهيم والضمانات (١٩٩٢). فضلا عن تنظيم حلقات نقاشية ودراسية حول الهجرة اليهودية الى فلسطين والأراضى العربية المحتلة.

كما قام الفرع بايلاء أهمية خاصة للشكاوى ومتابعتها ومخاطبة الجهات المعنية بشأنها ونفس الشئ لإنتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بالتحرى عنها وكشفها للرأى العام.

كذلك عقد الفرع عدة اجتماعات دورية بهدف مناقشة قضايا معينة، وشمل هذا، بحث الوضع الناجم عن اتهام ليبيا بتفجير الطائرة فوق لوكربى فى ضوء القانون الدولى وعواقب التهديد بالحرب، والتحضير للفعاليات المرتبطة بالمؤتمر العالمى لحقوق الانسان والتحضير للندوة الفكرية السنوية السادسة، وعرض التقرير السنوى الثانى للفرع.

أيضا نظم الفرع إحتفالا باليوم العالمى لحقوق الانسان فى ديسمبر ١٩٩٢، وآخر للإحتفال بعيد المرأة فى مارس ١٩٩٣.

كما كان الفرع قد ناقش العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان فى مايو ١٩٩٣ من خلال محاضرة جرت خصيصا لهذا الموضوع.

بالإضافة الى مناقشة فعاليات المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان من خلال حلقة نقاشيةبمركز كرايسكى للتعاون الدولى لبحث موضوع العلاقات العربية – الأوروبية من منظور حقوق الإنسان، وأخرى لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى، فضلا عن المشاركة الواضحة فى أعمال المؤتمر نفسه.

وبخصوص علاقة الفرع بالمنظمات والجهات الأخرى ذات العلاقة بحقوق الإنسان، فقد أقام علاقات وطيدة مع المنظمات المثيلة ولا سيما النمساوية منها، كما أصبح الفرع عضوا فى مركز كرايسكى ومساهماً فى فعالياته.

منظمة حقوق الانسان فى الدول العربية/ألمانيا

أشار تقرير منظمة حقوق الانسان فى الدول العربية/ألمانيا، أنها تشكلت لتكون الإطار الاجتماعى والثقافى والقانونى لنشاط مواطنى الدول العربية، فى مجال حقوق الانسان فى ألمانيا، كما أنها تبدى اهتماما خاصا لحالة حقوق الانسان فى الوطن العربى، وتسعى للمساهمة فى الجهد الذى تبذله المنظمة العربية لحقوق الانسان فى هذا السبيل، إلى جانب مهمتها فى الدفاع عن حقوق مواطنى الدول العربية فى المانيا، حيث ينظم أوضاع الأجانب فى المانيا قانون خاص بالأجانب، وهو بمثابة قانون إستثنائى يحد من حقوق الأجانب مقارنة بالمواطنين، يميز أجانب المجموعة الأوروبية، وسائر الأجانب.

وذكر التقرير أن المشكلة الرئيسية تكمن فى رأى المنظمة، ورأى الهيئات الألمانية المعنية بحقوق الانسان فى أن الأجانب عليهم نفس الواجبات وليس لهم نفس الحقوق، ويستند فى ذلك الى تقرير صادر عن مؤتمر المعتمدين لشؤون الأجانب فى ألمانيا بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٦، حيث أوضح المؤتمر أن الأجانب المقيمين بشكل دائم فى ألمانيا، يحرمون من حقوق أساسية هامة، بالرغم من أن هذه الحقوق ترتكز على حقوق الانسان، وليس على حيازة المواطنة

الألمانية، فهم طبقاً لقوانين كثيرة فى وضع قانونى أسوأ من المواطنين الألمان، بالرغم من عدم توافر أسباب موضوعية للمعاملة المختلفة! وأنهم مغبونون فى العديد من مجالات الحياة الإجتماعية، ويلاقون تمييزا، بسبب غياب القوانين التى تعاقب على هذا التمييز.

وأوضح التقرير انه منذ صدور التقرير سالف الذكر، حدثت تطورات سلبية عديدة، كالتضييق الشديد على إمكانية الحصول على حق اللجوء الذى يضمنه القانون الألمانى، وأجريت تعديلات على القوانين واللوائح الإدارية تتجه للحد من حقوق الأجانب، وتتضمن على سبيل المثال تضييقات إضافية، فيما يخص الحصول على فرص العمل للأجانب المقيمين فى ألمانيا، وتضييقات فى الحصول على سمات دخول الزوار الأجانب الى ألمانيا لزيارة أقاربهم المقيمين فيها، كذلك تسعى بعض الدوائر الحاكمة الى استخدام الأجانب واللاجئين ككبش فداء لصرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للأزمة الإقتصادية والمسؤولين عنها وأسهم ذلك فى خلق جو سياسى مشحون بمظاهر العنصرية، وتصاعد عنف اليمين المتطرف، وقد راح العشرات من الأجانب ضحية هذا العنف، وأصيب عدد منهم بينهم أطفال عرب، فضلا عن ظواهر التمييز والعزل ومعاداة الأجانب.

وأضاف التقرير أن أوضاع المواطنين من أبناء الدول العربية فى ألمانيا تتوقف على المتغيرات فى الجو السياسى العام، والذى يؤثر عليه الإعلام تأثيرا كبيرا، حيث الجهود موجهة لرسم صورة عدو بديل مكان الشيوعية، يتمثل فى بلدان العالم الثالث والإسلام والعرب. كما أوضح أن المنظمة تعمل على اسناد الجهود التى تبذلها المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الانسان، وقوى اليسار والكنيسة، لكشف الأسباب الكامنة وراء تلك الحملة المناهضة للأجانب، والتى تعود فى جوهرها الى ترسانة الأيديولوجية والممارسة الإستعمارية.

وذكر التقرير فى ختامه أن المنظمة تسعى لإقامة مركز لمساعدة مواطنى الدول العربية بالمشورة، وبكل مايتطلبه السعى من أجل تمتعهم بحقوقهم، وحل مشاكلهم، وأن المنظمة تناضل من أجل نشر الوعى بحقوق الإنسان فى أوساط الجالية العربية فى ألمانيا، والعمل من أجل كسب الرأى العام الألمانى إلى جانب قضايا العرب العادلة.

تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان فى بريطانيا (١٩٩١/١٢/٣ - ١٩٩٣/١٢/١).

ذكر تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان فى بريطانيا، أن المنظمة استفادت من خبرة السنوات السابقة، فسعت لتلافى الإشكالات التى كانت تعانى منها، ففى المجال التنظيمى عقدت اللجنة التنفيذية ٣٢ إجتماعا فى الفترة من ٣ /١٢ / ١٩٩١- ١/ ١٢/ ١٩٩٣ بمعدل اجتماع كل ثلاثة أسابيع، كما تم تعديل النظام الداخلى، ونظام إدارة الجلسات فى إجتماع استثنائى للجمعية العمومية، وكانت فرصة مناسبة لتعزيز الصلة بين اللجنة التنفيذية والجمعية العمومية، واتخذت اللجنة التنفيذية قراراً بتوسيع تشكيلها وأعادت توزيع المسئوليات بما يتناسب وإستعدادات وظروف كل شخص، ونهضت الغالبية الساحقة من الأعضاء بمسؤوليتها.

وفى المجال الإعلامى، ذكر التقرير أن اللجنة التنفيذية أصدرت نشرة بعنوان «الضمير» ، وهى تعنى بتعريف المواطن العربى خصوصا فى بريطانيا بحقوقه، بنشر الوثائق والإتفاقات الدولية الخاصة بذلك، إضافة إلى قوانين اللجوء والهجرة وغيرها، كما أصدرت مايزيد على عشرين تصريحا صحفيا، إضافة الى عدد من البيانات عن انتهاكات حقوق الإنسان، سواء تلك المتعلقة بالحقوق الجماعية، أو المتعلقة ببعض القضايا الخاصة التى وردت للمنظمة، وقامت بمتابعتها.

وبالنسبة لمتابعة الجهات الرسمية، أفاد التقرير أن المنظمة كرست لأول مرة فى تاريخها حيزا كبيرا من حركتها للدفاع عن قضايا المواطنين العرب، وقامت بمتابعة مايزيد على ٢٥٠ حالة، أحرزت نجاحا كبيرا فى حل جزء كبير من قضاياها، كما تدخلت فى الحالات العاجلة والاستثنائية لدى عدد من وزارات العدل والداخلية، وإدارات الهجرة فى العديد من البلدان الأوروبية، وقدمت مذكرة إلى وزارة الداخلية إحتوت على إستفسارات رسمية تجاه مشروع تعديل قانون اللجوء السياسى، كما عقدت إجتماعات خاصا مع وزارة الداخلية حول قضايا الجالية العربية،وتعتمد وزارة الداخلية البريطانية رسائل المنظمة وجميع وثائقها، وتحظى بإهتمامها.

كما ذكر التقرير كذلك ان المنظمة عقدت ٧ ندوات دارت حول قضايا حقوق الانسان والديمقراطية، وسجناء الرأى فى الوطن العربى، والمبعدين الفلسطينيين، والتعريف بالمنظمة ساهم فيها العديد من الشخصيات البارزة فى مجال حقوق الانسان، وكذلك عقدت ملتقيين فكريين: الأول «الحوار العربى - الكردى» الذى شارك فيه قرابة الخمسين من المثقفين العرب والأكراد، وصفه البعض بأنه أول ملتقى من نوعه، والملتقى الفكرى الثانى «حرية التعبير والرأى وحق المشاركة السياسية فى الوطن العربى» وحضره نحو خمسين من المفكرين والمثقفين، وحظى بحضور الأساتذة/ أديب الجادر رئيس المنظمة، ومحمد فائق الأمين العام، وأحمد صدقى الدجانى عضو مجلس الأمناء.

وحول علاقات المنظمة، أفاد التقرير تطور علاقات المنظمة مع وزارة الداخلية البريطانية، كما أنها انتخبت عضوا فى لجنة إطلاق سراح الرهائن والموقوفين فى العراق التابعة للبرلمان البريطانى، كذلك حدث نفس التطور فى علاقاتها مع منظمة العفو الدولية، والمنظمة السودانية لحقوق الانسان، والمنظمة الكردية لحقوق الانسان، كذلك تطورت العلاقة مع المركز بشكل ملحوظ، الأمر الذى وطد من مكانة المنظمة وأكدت على أهمية تمثيل الفروع خاصة النشيطة منها فى نشاطات المركز، وأبدت اللجنة التنفيذية إستعدادها للتنسيق مع فروع أوروبا، والمركز فى القاهرة لإصدار نشرة خاصة بحقوق الإنسان، تقوم المنظمة فى بريطانيا، بمهمة إنجازها، واختتم التقرير، بأن المنظمة تعمل على توسيع عضويتها وكذا زيادة مواردها من خلال توفيق أوضاعها القانونية، بما يتسق مع القانون البريطانى، بتحويلها الى جمعية خيرية تتمكن من تلقى التبرعات بشكل أوسع.

الجمعية العربية لحقوق الانسان/فرنسا

تضمن تقرير الجمعية العربية لحقوق الانسان/فرنسا فى عقد المؤتمرات والندوات الفكرية والاعلامية والثقافية. فأشار الى تنظيمها ندوة حول «حقوق الانسان وحقو ق الشعوب والنظام العالمى الجديد» باليونيسكو عام ١٩٩١ ، وندوة حول «الديمقراطية» فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩١ .

وتنظيم مائدتين مستديرتين تعلقت الأولى بالدين والدولة والمجتمع المدنى بتاريخ ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ ، وناقشت

الثانية حقوق الانسان فى الوطن العربى من واقع التجزئة وضرورة الوحدة.

وأوضح التقرير أن الجمعية شكلت فى أخريات ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢ لجنة تنسيق لمتابعة قضية المبعدين الفلسطينيين وعودتهم.

كما أوضح أن الجمعية شاركت فى العديد من الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بحقوق الإنسان من بينها ندوة لدراسة أوضاع الرابطة التونسية لحقوق الانسان فى ظل قانون الجمعيات الجديد فى ١٧ مايو/آيار ١٩٩٢. وفى هذا الخصوص قامت الجمعية بتوجيه دعوة إلى عدة جمعيات للإجتماع للتباحث حول تشكيل لجنة تنسيق لمساندة الرابطة وحضره كل من اتحاد عمال المهاجرين التونسيين، جمعية الدفاع عن حقوق الانسان فى المغرب. كما شاركت فى المؤتمر الصحفى الذى نظمته تونس الديمقراطية فى ١٩٩٢/٨/١٧ بمناسبة المحاكمات العسكرية والمعتقلين السياسيين، فضلا عن مشاركتها فى المهرجان الذى نظمته اللجنة الدولية لمناهضة القمع فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٢ تحت شعار «ضد القمع فى تونس».

وأضاف التقرير أن الجمعية ساهمت كذلك فى عدد من اجتماعات المجلس الادارى والمهرجانات التى نظمتها لجنة التنسيق من أجل رفع الحصار المفروض على الشعب العراقى، إضافة إلي مساهمتها فى الاجتماع الموسع الذى دعت اليه اللجنة الدولية لمناهضة القمع بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٢.

ومن ناحية أخرى – ذكر التقرير – أن الجمعية أصدرت العديد من البيانات، وقامت بالكثير من المداخلات بشأن حقوق الانسان فى بعض البلدان العربية.

◆◆◆

أمين عام المنظمة يعقد مؤتمرا صحفيا يعرض فيه نتائج اجتماعات الجمعية العمومية.

في اعقاب اجتماع الجمعية العمومية، دعا الأستاذ محمد فائق الامين العام الي مؤتمر صحفي لعرض نتائج الاجتماعات. شارك فيه ممثلو الصحافة العربية والأجنبية ووكالات الانباء.

ألقي الأمين العام في بداية المؤتمر بيانا صحفيا يلخص اعمال الجمعية العمومية وما انتهي اليه توافقها حيال قضايا حقوق الانسان علي الساحة العربية (نشرت المنظمة البيان في حينه) كما أجاب علي أسئلة المشاركين.

تركزت تساؤلات ممثلي الصحافة العربية والعالمية علي عدة قضايا، أهمها : دلالة انعقاد الاجتماع في القاهرة لاول مرة، وما اذا كان هذا يعد اعترافا رسميا من جانب الحكومة المصرية بالمنظمة، وأوضاع حقوق الانسان في السجون العربية، وموقف المنظمة من اتفاقية الحكم الذاتي الاقليمي، ومن استمرار الحصار الاقتصادي علي العراق.

■ ■ ■

وزير الداخلية :

«إحترام حقوق الانسان والتأكيد علي حريته هما المنطلق لتحقيق الاستقرار».

أكد السيد اللواء حسن الالفي وزير داخلية جمهورية مصر العربية، في لقائه والاستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة، عقب انتهاء الجمعية العمومية، أن للوزارة سياسة ثابتة في الالتزام بالشرعية والقانون في كافة اجراءاتها الأمنية أية تجاوزات، وان احترام حقوق الانسان والتأكيد علي حريته هما المنطلق لتحقيق الاستقرار.

طلب السيد الوزير من المنظمة الاهتمام بأسر ضحايا الارهاب.

كما أحاط السيد الوزير، أمين عام المنظمة بأن الوزارة بصدد تخصيص برامج دراسية متقدمة في مجال الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان لادراجها ضمن البرامج التي تدرّس حاليا لطلبة اكاديمية الشرطة.

وكان الاستاذ محمد فائق الامين العام قد التقي والسيد وزير الداخلية عقب انتهاء الجمعية العمومية للمنظمة، ووجه له الشكر علي التسهيلات التي قدمتها الوزارة لعقد الاجتماع في القاهرة وتيسير الاجراءات الأمنية المتعلقة بحضور اعضائها للمشاركة فيها. كما احاطه ببواعث قلق المنظمة فيما يتعلق بمشكلات حقوق الانسان في مصر.

وجدير بالذكر أن هذه المقابلة قد جاءت قبل أيام قليلة من الاختفاء الغامض للاستاذ منصور الكيخيا.

والمنظمة تدير حوارا مع مساعد وزير الخارجية الأمريكى لحقوق الإنسان :

في اعقاب اجتماع الجمعية العمومية، التقي لفيف من قيادات المنظمة وقيادات أفرعها ومؤسساتها العضوة والسيد جاك شاتوك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لحقوق الانسان، الذي تصادف وجوده في القاهرة في ذلك الوقت.

شارك في اللقاء من جانب المنظمة الأساتذة أديب الجادر رئيس المنظمة، ومحمد فائق الأمين العام، وجاسم القطامي، وأمين مكي مدني، وليلي شرف، ومنصور الكيخيا، وميلاد حنا أعضاء مجلس الأمناء، وحسني أمين المدير التنفيذي.

تناول الحوار أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي، وبواعث قلق المنظمة من ازدواجية السياسة الأمريكية في تعاملها مع قضايا المنطقة، وقلق المنظمة من استمرار الحصار الاقتصادي علي العراق والاتجاه لتصعيد العقوبات علي ليبيا. كما تناول الحوار مستقبل عمل الأمم المتحدة بعد مؤتمر فيينا، وخاصة القضايا المطروحة للنقاش داخل الجمعية العامة للامم المتحدة..

أظهر المسئول الامريكي اهتماما خاصا بانتقادات المنظمة لاتفاقية الحكم الذاتي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة ازاء حق العودة، وقضايا المعتقلين والمبعدين

فى حواره مع المنظمة:

جون باچى يوكدعلى دور المنظمات غير الحكومية فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان

أثار جون باچي ممثل مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان فى حواره مع أعضاء الجمعية العمومية حول «مستقبل حقوق الإنسان بعد مؤتمر فيينا» عددا من القضايا الهامة فى مقدمتها، ما أظهره المؤتمر من أن الحكومات باتت تدرك أنها دخلت فى صيغة تعتبر «التزاما» لتعزيز وحماية حقوق الانسان، وجاء «اعلان فيينا» الصادر عن الحكومات ليكشف هذه الحقيقة. كما أوضح أن مؤتمرفيينا، ماكان لينجح لولا وسائل الضغط التى مارستها المنظمات غير الحكومية على

الحكومات سواء فى المؤتمرات التحضيرية أو أثناء انعقاد المؤتمر والتى أدت الى خلق قوة دفع فى هذا الاتجاه. وأكد أن العمل الحقيقى يبدأ بجعل «اعلان ڤيينا» حقيقة واقعة، وهنا يجب على المنظمات غير الحكومية ان تستكمل دورها بوصفها المؤسسات التى أظهرت بالفعل قدرتها على أن تعكس الاهتمامات الحقيقيةللشعوب.

وقد طرح أعضاء الجمعية العمومية فى حوارهم مع مسئول الأمم المتحدة العديد من الأسئلة دارت فى مجملها حول أربعةمحاور رئيسية: أولها ضعف فعالية ومشاركة المنظمات غير الحكومية فى مؤتمر ڤيينا، وثانيها: افتقاد «اعلان ڤيينا» لآليات تعزيز وحماية حقوق الانسان، وثالثها العلاقة بين فكرة السيادة الداخلية للدول وحقوق الانسان. وأخيرا موقف الأمم المتحدة من ظاهرة (العنصرية) الجديدة فى أوروبا.

وقد أوضح السيد جون باجي أن ضعف مشاركة وفعالية المنظمات غير الحكومية يرجع الى أن مؤتمر ڤيينا كان فى الأساس مؤتمرا للحكومات، عقدته الجمعية العامة لهذا الغرض، ومع ذلك فقد فتحت الجمعية العامة الباب أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة بشكل فرعى رغم إعتراض وفود للحكومات لأسباب أمنية وقانونية. كما أنه من الطبيعى أن يتمخض هذا المؤتمر عن «بيان حكومى» لأنه هو الوسيلة الوحيدة لإلزام الحكومات ولكن مع ذلك لم يغفل«إعلان ڤيينا » ذكر المنظمات غير الحكومية، فهناك ٩ إشارات لهذه المنظمات فى نص الإعلان. وتوجد فقرة تتحدث عن «الدور الذي يجب أن تلعبه المنظمات غير الحكومية فى المشاركة فى عملية التنمية وحماية حقوق الإنسان». وفقرة أخري تنص علي أن المؤسسات غير الحكومية يجوز لها أن تقدم رأيها للأمين العام حول التقدم الذى تم احرازه فى مجال حقوق الانسان». كما ان لجنة حقوق الانسان تعتمد بشكل أساسى فى تقاريرها على ماتقدمه المنظمات غير الحكومية من معلومات.

وفيما يتعلق «بالآليات» أوضح السيد باجى أن «اعلان ڤيينا» وان لم يستطع أن يضع آليات جديدة للحماية، الا أن النظام الدولى يتضمن خمس اتفاقيات أساسية يتم فيها الزام الدول الأعضاء بإصلاح مواقفها لتتفق مع معايير حقوق الانسان، والمنظمات غير الحكومية لها حق الطعن فى مثل هذه الأمور. ثم أن هناك صيغة المقرر الخاص وصيغة التعاون الفنى. وفى الواقع توجد عدة آليات للحماية يجب اعادة ترتيبها حتى يمكن ان تكون أكثر فعالية.

وبالنسبة للسيادة، أشار السيد باجى إلى فقرة من بيان السيد بطرس غالى أمام مؤتمر ڤيينا تقول «إن حقوق الانسان بطبيعتها لاتلجأ إلى التفرقة التقليدية بين النظام الدولى والداخلى، وفكرة حقوق الانسان لاتعتبر من مسائل السيادة المطلقة للدولة.. بل تدعو الى التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية». وفى هذا السياق، فإن الدول وإن كانت هى المنوطة فى المقام الأول بمهمةضمان وحماية حقوق الانسان، فان العمل الدولي يطرح بقوة حين تثبت الدول انها لاتستحق القيام بهذه المهمة، وحين تنتهك الدول المبادئ الأساسية التى ينص عليها الميثاق، وحين تصبح الدول هى القائمة بإنتهاك حقوق الانسان. أما بخصوص ظاهرة العنصرية الجديدة فقد أشار السيد باجي إلي الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة بعض الدول الأوروبية فى ايقاف هذه الظاهرة واعترفت اللجنة الفرعية بخطورتها، وأنها لم تحل إلى الآن بشكل فعال.

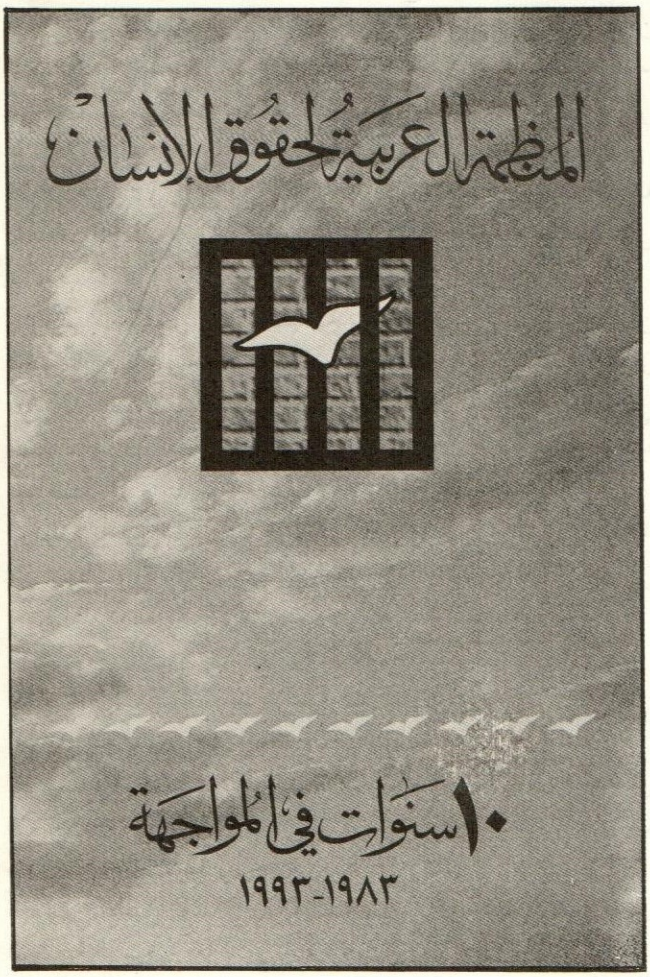

صورة الملصق الذى أعدته المنظمة
لمناسبة انعقاد الجمعية العمومية الثالثة
أعده الفنان محيى الدين اللباد

المنظمة العربية لحقوق الإنسان ❐ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة • المقر الرئيسى: ١٧ ميدان أسوان، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية• منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برقيا: بسيومان – مصر• فاكس: ٣٤٤٨١٦٦ ت: ٣٤٦٦٥٨٢ ❐ مكتب المنظمة بجنيف: P.O.Box 82,1211 Geneva 28 ❐ رئيس المنظمة: أديب الجادر، نائب الرئيس جوزف مغيزل، الأمين العام: محمد فائق • الاشتراكات السنوية للعضوية: الكويت ١٠ دينار كويتى، الأردن ١٠ دينار أردنى، مصر ٢٥ جنيه مصرى، المغرب ١٠٠ درهم مغربى، تونس ١٠ دينار تونسى، بقية الأقطار ٢٥ دولار • تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف .Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738